

تعزيز تنافسية الاستثمار في السياحة الداخلية ومساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، دراسة تحليلية قياسية
استشرافية (2007-2020؛ 2028)

Enhancing the competitiveness of investment in domestic tourism and its
contribution to achieving economic development in Algeria, a standard analytical
and forward-looking study (2007-2020; 2028)

حيطوم علي*¹، دامي الحاج²

¹ جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر a.hittoum@univ-bouira.dz

² جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر e.daami@univ-bouira.dz

تاريخ القبول: 2020/05/20

تاريخ الاستلام: 2020/05/07

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة مساهمة الاستثمار السياحي الداخلي بالجزائر في تعزيز تنافسية القطاع وتحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2007-2020، مع رؤية استشرافية لأفاق سنة 2028. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر مستقر في الأجل المتوسط دون تسجيل تذبذبات شاذة سواء بالارتفاع أو الانخفاض في الظروف الطبيعية، ولكنه قطاع شديد التأثر بالتغيرات الوطنية والعالمية في الأجل القصير وهو ما أظهرته آثار تفشي جائحة (كوفيد19)، كما أن دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية يبقى منخفضا خاصة مع الركود الاقتصادي المسجل بالجزائر في أغلب القطاعات نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية الحالية المتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط ما يجعله قطاعا ذو تنافسية ضعيفة داخليا وخارجيا. حيث تظهر الدراسة القياسية لتحليل القطاع السياحي باستخدام جداول المدخلات والمخرجات لسنة 2018 ضمن فرع (الفنادق-المقاهي-المطاعم) أنه قطاع ضعيف وغير رائد من حيث درجة التشابك القطاعي أماميا وخلفيا. يُتَوَقَّع انخفاض النسبة المئوية لمساهمة في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وجذب الاستثمار في الأجل القصير، في حين تبقى النسبة ثابتة في حدود 1% من حيث المساهمة في الإيرادات والصادرات.

الكلمات المفتاحية: تنافسية الاستثمار؛ السياحة الداخلية؛ التنمية الاقتصادية؛ كوفيد19؛ تحليل المدخلات-مخرجات.

تصنيف JEL: D57; Z32

Abstract: This research paper aims to know the contribution of internal tourism investment in Algeria in enhancing competitiveness and achieving economic development during the period 2007-2020, in addition to foreseeing the prospects for the year 2028. The results of the study concluded that Tourist investment in Algeria is stable in the medium term in natural conditions, but it is greatly affected by changes National and global in the short term. This was demonstrated by the effects of a pandemic (Covid-19). Also, his role in achieving economic development is low. Consequently, it is a weak competitive sector internally and externally. The standard study of the tourism sector analysis using the tables for inputs and output the year 2018 (Hotels - cafes - restaurants) branch shows that it is a non-pioneering sector in Forward and Backward Linkage. With the expectation that the percentage of his contribution to both gross domestic product and employment and attract investment will decrease in the short term, while the percentage remains stable within 1% of his contribution to revenues and exports.

Key Words : Competitive investment; Inbound tourism; Economic development; Coved 19; Input-output analysis.

JEL Classification: D57; Z32.

1. مقدمة:

انطلاقاً من الهدف العام المتمحور حول تحقيق الاستدامة الاقتصادية والتنموية، حددت الأمم المتحدة عام 2017 كسنة دولية للساحة المستدامة من أجل التنمية، وفي سياق الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة عززت السنة الدولية التغيير في السياسات والممارسات التجارية وتوجه المستهلك نحو قطاع سياحي أكثر استدامة يمكن أن يساهم في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

1.1 الاشكالية

نظراً للظروف الاقتصادية الحالية على المستوى العالمي والوطني وما يميزها من اشتداد المنافسة وتعقد وترابط الأنشطة والقطاعات والتوجه نحو الأنشطة المنشئة للقيمة المضافة، وبحثا عن تنويع الاقتصاد الوطني، لجأت الدول للبحث عن طرق تمكنها من تنمية قطاعات بديلة متكاملة اقتصادياً بما يضمن لها تحقيق مستويات عالية من التنمية وخاصة الاقتصادية منها، والجزائر على غرار هذه البلدان التي طالما كانت تحاول تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات فكان خيار التوجه نحو القطاع السياحي من الخيارات الأساسية التي فرضت نفسها نظراً للموارد الكبيرة التي تزخر بها الجزائر على المستوى الطبيعي والجغرافي.

ونظراً لإمكانية ترابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى أمامياً وخلفياً، وكذلك للأهمية الكبيرة التي تكتسبها السياحة الداخلية أصبح من الضروري اعتماد مشاريع استثمارية سياحية جديدة كاستراتيجية اقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية بما يخدم تحسين مستوى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة على وجه الخصوص والذي بدوره سيساهم أكثر في تحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر المشاريع السياحية من أهم العناصر التي تعمل الدول على توسيعها عن طريق إنشاء قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة السياحية وكذلك المشاريع الكبيرة، وتوزيع مدروس على التراب الوطني بما يخدم هدف التنمية الجهوية الداخلية ولهذا جاءت دراستنا للبحث في الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تطوير المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة الداخلية في تعزيز تنافسية القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

2.1 الأسئلة الفرعية

لدراسة هذه الإشكالية لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في تنمية مشاريع السياحة الداخلية والتأثير على التدفقات السياحية بالجزائر؟

- ما تقييم انعكاس الأنشطة الاستثمارية السياحية على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التشغيل بالجزائر؟

- ما مدى تأثير القطاع السياحي بالجزائر بالمتغيرات غير الهيكلية خاصة جائحة كوفيد-19؟

- ما هو تصنيف القطاع السياحي بالجزائر بناءً على مؤشرات التشابك القطاعي الأمامية والخلفية؟

- ماهي الآفاق الاستثمارية لنمو الاستثمار السياحي بالجزائر في الأجل المتوسط؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحليل واستشراف مدى نمو قطاع السياحة بالجزائر وإمكانية مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تأثيره في مختلف مؤشرات الناتج المحلي والعمالة على ضوء الظروف الهيكلية وغير الهيكلية سواء العالمية أو الوطنية، ودراسة تأثير جائحة كوفيد-19 على هذا القطاع، كما أن الدراسة تهدف لتحديد درجة الترابط القطاعي ما بين فروع الصناعة السياحية (مثلة هنا في فرع الفنادق والمطاعم والمقاهي) وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني أماميا وخلفيا للاستفادة من هذه الروابط في تحديد ما اذا كان القطاع السياحي حاليا قطاعا رائدا، أو أمامي الدفع، أو خلفي الجر، أو قطاعا ضعيفا.

4.1 أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية التوجه الوطني نحو تنويع الاقتصاد الوطني، الذي أصبح ضرورة وليس خيار، فبالنظر للظروف الهيكلية وغير الهيكلية العالمية والوطنية والمستويات القياسية لانخفاض أسعار النفط مع بداية سنة 2020، نجد أن تنويع موارد الاستغلال أمر حتمي، كما أن أهمية الدراسة تستمد من الإمكانيات الكبيرة خاصة الطبيعية منها في مجال السياحة والتي تعتبر بدورها عنصر قوة جذب للتدفقات السياحية داخليا وخارجيا، كما أن ترابط القطاع السياحي مع بقية فروع الاقتصاد الوطني يمكن أن يقدم دفعة قوية لتحفيز الاستثمار المنتج.

5.1 منهجية الدراسة

لدراسة الإشكالية المطروحة والأسئلة المرتبطة بها سيتم الاعتماد على الدراسة التحليلية والقياسية مع نظرة استشرافية، بما يدمج في إطارها ما بين المنهج الوصفي التحليلي بالمزامنة مع دراسة الحالة والدراسة الإحصائية القياسية، حيث أن كل منهج ضمني وجزئي من الدراسة يتناسب منهجيا ومنطقيا مع جزئية معينة من الدراسة، ودمجها نحصل على منهج عام يخدم الإشكالية العامة للموضوع محل الدراسة.

6.1 حدود الدراسة

ترتكز الدراسة على حدود زمنية تمتد من سنة 2007 إلى غاية سنة 2020، هذا من ناحية الجانب التحليلي ليشمل بذلك هذا المجال أهم المتغيرات الاقتصادية الوطنية والعالمية، وكذلك ليشمل الحيز الزمني الضروف غير الهيكلية المتمثلة في انتشار جائحة كوفيد-19، أما الدراسة القياسية فقد خصصنا لها سنة 2018 كسنة مرجعية للتحليل، مع امتداد النظرة الاستشرافية لغاية سنة 2028.

2. التأصيل النظري للاستثمار السياحي

لقد تميز عالمنا المعاصر بتعاظم مكانة الصناعة السياحية، وسعت كثير الدول إلى الاهتمام بالاستثمار السياحي لمزاياه الإيجابية المتعددة في المجالات الاقتصادية والثقافية والبيئية، وقد صارت السياحة ذات أثر فعال في دعم الاقتصاد العالمي وتنشيط حركة الاستثمار مما أدى إلى إيجاد فرص عمالة جديدة متزايدة سنويا.

يُعتبر الاستثمار السياحي عن توظيف المدخرات في إقامة مشروعات عن طريق شراء أو انتاج معدات وآلات وأجهزة ومبان؛ وفي المجال السياحي يشمل هذا المفهوم تقييم المشروعات أو دراسات الجدوى للمشروعات من حيث التوقعات لكل من الإيرادات والنفقات وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة (عبد الناصر عبد الرحمن الزهاني، 2008، ص15).

1.2 مفهوم الاستثمار السياحي

من أجل تقديم تعريف كامل حول مفهوم الاستثمار السياحي وجب أولاً تقديم تعريف لمصطلحي الاستثمار والسياحة بشكل منفصل:

1.1.2 مفهوم الاستثمار:

يعرف على أنه التعامل بالأموال من أجل الحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة محدّد، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوّض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوّض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل (منصوري الزين، 2012، ص18).

أما القرار الاستثماري فيعتبر من القرارات الأكثر خطورة وأهمية في حياة المشروع، حيث ينطوي على تخصيص قدر من الأموال في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد (ثامر بن صوشة، 2017، ص 135).

وحسب قانون المالية الجزائري لسنة 2016، يندرج تحت مظلة الاستثمار كل ما يلي:

- اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية (قانون 09-16، 2016، المادة 37).

عند اتخاذ القرار الاستثماري يسعى متخذ القرار دائماً إلى تعظيم العوائد المتوقعة غير أنه خلال سعيه نحو تحقيق هذا الهدف سوف يواجه عدداً كبيراً من الفرص الاستثمارية وفي نفس الوقت العديد من القيود من بينها حجم الخطر، ومن أجل اتخاذ قرار استثماري يجب القيام بالخطوات التالية:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع البيانات اللازمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة التي من خلالها يتم تحديد العوامل الأساسية لاتخاذ القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية؛
- اختيار البديل أو الفرص الاستثمارية للأهداف المحددة (ثامر بن صوشة، 2017، ص 136).

2.1.2 تعريف السياحة:

المفهوم اللغوي للسياحة يعني السفر والتجوال أي الانتقال من مكان لآخر، فإذا كان هذا الانتقال من مدينة إلى أخرى يسمى سياحة داخلية أما إذا كان هذا الانتقال من دولة إلى أخرى يسمى سياحة خارجية، وقد اختلف علماء الاقتصاد والاجتماع في تحديد مفهوم وجوهر الظاهرة السياحية، فعلماء الاقتصاد ينظرون إلى السياحة على أنها ظاهرة اقتصادية طبقاً لكل من العرض والطلب أي خدمات السفر والمواصلات والإقامة وكل ما يتصل بالرحلة السياحية من

خدمات و سلع ووسائل إقامة وترفيه، أما علماء الاجتماع فينظرون للسياحة على أنها رغبة الأفراد في التعرف على العديد من العادات والتقاليد والعادات الاجتماعية والثقافية للشعوب المختلفة (خالد كواش، 2004، ص121).

ومضمونا فتعرف السياحة على أنها أنشطة الأشخاص المسافرين من أمكتهم إلى أمكنة خارج أمكنة إقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، لقضاء إجازة أو لأعمال أو أغراض أخرى.

3.1.2. تعريف الاستثمار السياحي

هو استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بأشكالها المختلفة لبناء طاقة إنتاجية جديدة والحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة وتوسيعها وتعويض الاهتلاكات التي تصيب هذه الطاقة والنشاط السياحي مما يترتب عليه زيادة مساحة هذا النشاط وتكوين القيمة المضافة الإجمالية، وبالتالي زيادة رفاهية المجتمع ككل (رعد مجيد العاني، 2008، ص16).

كما يعرف على أنه القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من أجل تحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات وإعداد كادر سياحي متخصص وكفؤ. حيث لا يختلف الاستثمار السياحي عموما عن الاستثمارات الأخرى في الهدف، فهو كذلك يهتم بتنمية وتطوير رأس المال البشري والمادي وزيادة الإنتاج القومي كما ونوعا (شاوي شافية، 2016، ص 08).

3. التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانة بارزة في الأمور العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحتل دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها اليوم مركز الصدارة التي يبحث فيها الفكر الاقتصادي، حيث سنبرز من خلال هذا العنصر أهم العموميات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

1.3 مفهوم التنمية الاقتصادية

لا يوجد تعريف محدد لها ومتفق عليه من قبل المهتمين بها والباحثين فيها، وتعدد توجهها تنظرهم، وهذا لسعة الجوانب والمجالات التي تتضمنها التنمية.

1.1.3 تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع (كمال بكري، 1988، ص63).

كما يعرفها البعض بأنها العملية التي يتم فيها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم مع ضرورة احداث العديد من التغييرات الرئيسية في هيكل الاقتصاد، كما أنها العملية التي تدفع بالاقتصاد إلى النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم من خلالها رفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إضافة لإحداث تغييرات في هيكل توزيع الدخل (محمد مدحت مصطفى، 1999، ص120).

2.1.3. قياس التنمية الاقتصادية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية، قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بإصدار مقياس للتنمية، والممثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث، بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة الذكر، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس (GDI)، أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي (HPI)، والذي أضيف سنة 1997؛ حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم عن الفقر، غير أن هذا لا يقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة، وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية من السلع الممثلة لحد العيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش (هدروق احمد، 2011، ص32).

2.3. أهداف التنمية الاقتصادية

هناك عدة أهداف تنفرد بها عملية التنمية تتمثل في:

- **إحداث تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي:** كان قطاع الإنتاج الأولي الذي يعتمد أساسا على الطبيعة يستأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي، ومازالت العديد من الدول النامية تخصص في إنتاج المنتجات الأولية وعلى الأخص الزراعية، وتصديرها بحالتها الأولية أو إجراء تغييرات طفيفة عليها، فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، من خلال الاهتمام بالقطاع الصناعي مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، ويتنوع الإنتاج في المجتمع وتزداد فرص العمل، كما أن التقدم في المجال الصناعي من خلال تطوير المعدات والأدوات، تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ليس فقط في الصناعة وإنما كذلك في الزراعة، لأن هناك تبادل في المنافع مشتركا بينهما؛
- **إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة:** تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وهو الأمر الذي لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن الكثير من الدول تحقق معدلات عالية في النمو وما يترتب على ذلك من زيادة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية على حساب "الطبقة الفقيرة"، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء؛
- **ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:** يتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية لسلع الأساسية وبالأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن، إضافة إلى الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من السلطات الحكومية المركزية والمحلية، فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك من خلال قوى العرض والطلب لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأوفر وقل الإقبال على السلع والخدمات التي تحتاج إليها الطبقة الفقيرة (محمد عبد العزيز عجيبة، 2003، ص: 77-80).

3.3 مصادر تمويل التنمية الاقتصاد

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، حيث تتعدد مصادر التمويل وتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية (ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي...الخ)، وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية...الخ).

1.3.3 مصادر داخلية

ونجد منها:

- **الادخار:** الذي يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري. ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد المتخلفة عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات؛

- **القروض الداخلية:** تشمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أدونات الخزينة أو سندات التنمية. وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده (مسعود دراوسي، 2005، ص ص: 91-94).

2.3.3 مصادر التمويل الخارجية:

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أنّ الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لا بد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية (مسعود دراوسي، 2005، ص ص: 95-96).

ورأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا. ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أنّ رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس

المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها، لأن التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

4. الاستثمار السياحي في الجزائر وانعكاساته على تنافسية القطاع ومؤشرات التنمية الاقتصادية

في هذا العنصر سيتم استعراض انعكاسات الاستثمار السياحي بالجزائر من خلال استعراض مختلف التحفيزات والإجراءات التي قدمت لبعث استثمارات منشئة للقيمة المضافة في القطاع السياحي، والتي تتفاعل مع المستثمر الجديد الحالي أو المستقبلي من أجل ترقية مشروعه الاستثماري السياحي باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر هذا على ضوء المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة وعلى ضوء احصائيات وتوقعات الهيئة العالمية للسياحة والسفر والوكالة الوطنية لتنمية السياحة. كما سيتم استعراض تأثير ومساهمة قطاع السياحة والسفر على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل العمالة باعتبارهم أهم مؤشرين للتنمية الاقتصادية، كما سيتم القاء نظرة الصناعات التقليدية كفرع مهم من الاستثمارات السياحية.

1.4 تنمية مشاريع السياحة الداخلية على ضوء المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة

انطلاقا من الرؤية الشاملة التي يرسمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT فان الجزائر تضع من أهم أولوياتها تحقيق التنمية المستدامة بمختلف ابعادها.

فالمخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية يعكس بشكل واضح اهداف الدولة في ما يخص التنمية الاقتصادية آفاق سنة 2030، ولتحقيق المستويات المطلوبة من التنمية وضعت الجزائر بعض الركائز لهذا المخطط، سواء فيما تعلق بترقية اقتصاد بديل للمحروقات وتأمين صورة الجزائر و جعلها مقصدا سياحيا بامتياز، وتنشيط التوازنات الكبرى و انعكاسها على القطاعات الكبرى، وتأمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني، وأخيرا التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة (www.andt-dz.org. 2018)

إن هذه الأهداف الاستراتيجية من شأنها الرفع من نصيب القطاع السياحي في مساهمته ما بين القطاعات الأخرى، باعتباره أحد أهم الأقطاب الاقتصادية للوطن.

ولتحقيق تلك الأهداف تم وضع خمس ديناميكيات متكاملة أولاها متعلق بجعل الجزائر وجهة سياحية وثانيها متعلق بتحديد الأقطاب السياحية ذات الامتياز وثالثها متعلق بوضع مخطط لتحسين جودة السياحة الداخلية، ورابعها متعلق بتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهذا ما ستبشره الحكومة الجزائرية مع سنة 2018، اما خامس ديناميكية فهي متعلقة بمخطط تمويل السياحة ما يضمن التدفقات المالية الأساسية لأي مشروع استثماري في مجال السياحة الداخلية (www.andt-dz.org. 2018).

2.4 تقييم النشاط الاستثماري للسياحة الداخلية بالجزائر

في هذا العنصر سنقوم بعملية تحليل للنشاط الاستثماري السياحي بالجزائر حتى سنة 2018 مع الوقوف على توقعات النشاط السياحي لسنة 2028 الصادرة عن الهيئة العالمية للسياحة، حيث يسكون في هذا العنصر تقييم لتنافسية ومساهمة السياحة الداخلية والاستثمار فيها على التنمية الاقتصادية بالجزائر من خلال تأثيرها على كل من الناتج المحلي الاجمالي والعمالة بشكل مباشر او غير مباشر، وكذلك الوقوف على اسهامات فرع الصناعة التقليدية في التنمية وكذلك مراجعة حجم الايرادات السياحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي.

تعتبر السياحة واحدة من أكبر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية نموا في عصرنا، كما يمكن للسياحة أن تحفز النمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل لائقة وفرص تجارية تساعد ملايين الأشخاص في التخلص من الفقر وتحسين سبل عيشهم. وكما ذكرت منظمة السياحة العالمية فإن اختتام سنة 2017 سيكون بالتزام عديد الدول بتطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين العالمي والمحلي (http://media.unwto.org. 2018).

1.2.4 تقييم انعكاسات الأنشطة الاستثمارية السياحية على مؤشرات التنمية الاقتصادية

في هذا العنصر سيكون التحليل على ضوء مساهمة قطاع السياحة والسفر في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، وهذا على النحو التالي:

1.1.2.4 مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (المباشرة وغير المباشرة)

تبلغ المساهمة (المباشرة وغير المباشرة) الإجمالية لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي من حيث النسبة 6,8% سنة 2017، بقيمة 1226 مليار دينار جزائري و لتبلغ قيمتها 1276 مليار دينار جزائري سنة 2018 بنسبة نمو في القيمة قدرها 1.1٪ مع بقائها تمثل نسبة 6,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018، ليتوقع ارتفاع نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لها إلى 7,1% مع سنة 2028 بقيمة 1678.4 مليار دينار جزائري.

أما من حيث التأثير المباشر فقط فنجد أنه انطلاقا من سنة 2008 أصبح التأثير المباشر لقطاع السياحة والسفر من حيث القيمة هو في زيادة مستمرة من 420 مليار دينار جزائري إلى 610.4 مليار دينار جزائري سنة 2017، ليصل إلى 627.8 مليار دينار جزائري سنة 2018، و من المتوقع أن ترتفع هذه القيمة إلى 796.0 مليار دينار جزائري سنة 2028.

ولكن هذا الأمر مختلف إذا نظرنا إلى التأثير المباشر من حيث مساهمته المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث نجدها متذبذبة طوال الفترة 2008-2018 لتنتقل من قرابة 3.1٪ سنة 2008 إلى 3.3٪ سنة 2018 ولكن مع توقعات ايجابية بالارتفاع نسبة المساهمة المباشرة سنة 2028 لتصل إلى حوالي 3.4٪.

كل ما سبق تحليله وشرحه حول تأثير قطاع السياحة والسفر على الناتج المحلي الإجمالي نوضحه في الشكل التالي الذي يشمل أربع رسومات بيانية كما يلي:

الشكل 1: تأثير قطاع السياحة والسفر على الناتج المحلي الاجمالي من حيث القيمة والنسبة، ومن حيث طبيعة العلاقة (مباشرة وغير مباشرة).



Source : World travel and tourism council, 2018, P03.

الأشكال البيانية السابقة تمثل على التوالي من أعلى اليمين إلى أسفل اليسار ما يلي: المساهمة الاجمالية لقطاع السياحة والاسفار في الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية خلال سنوات 2017-2018-2028، قيمة مساهمة قطاع السياحة والاسفار بالقيمة (مليار دينار جزائري) خلال نفس السنوات (مباشرة وغير مباشرة)، النسبة المئوية للمساهمة المباشرة فقط لقطاع السياحة والاسفار في الناتج المحلي خلال الفترة 2008-2018 مع توقعات 2028، قيمة مساهمة قطاع السياحة والاسفار المباشرة خلال الفترة 2008-2018 مع توقعات سنة 2028.

2.1.2.4 تأثير قطاع السياحة والسفر على مستويات التشغيل(العمالة)

وفر قطاع السياحة و السفر 320000 وظيفة مباشرة في عام 2017 (2.8٪ من إجمالي العمالة الكلية) ، ومن المتوقع أن ينمو هذا بنسبة 3.0٪ في 2018 إلى 329500 وظيفة، ويشمل هذا التوظيف المباشر ما يقدمه توظيف الفنادق ووكالات السفر وشركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب ويشمل أيضا أنشطة المطاعم والصناعات الترفيهية، وبحلول سنة 2028 يتوقع أن تشكل السياحة والسفر 399000 فرصة عمل مباشرة. أما من حيث الإسهامات المباشرة وغير المباشرة لهذا القطاع الذي يتكامل أماميا وخلفيا مع عديد القطاعات الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فهو

قد وظف 678500 عامل (6.5٪ من إجمالي العمالة الكلية) سنة 2017، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 685000 سنة 2018 ولكن بحلول سنة 2028 يتوقع أن تدعم السياحة 848000 وظيفة (World travel and tourism council, 2018, P04).

2.2.4 تقييم الاستثمار السياحي بالجزائر حتى سنة 2018 والأفاق المستقبلية 2028.

بلغ حجم الاستثمارات الرأسمالية في قطاع السفر والسياحة عام 2017 ما قيمته 202.5 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 2.5٪ من إجمالي الاستثمارات (1805.8 مليون دولار أمريكي)، ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة 7.3٪ في عام 2018، ويتوقع ارتفاعه بنسبة 4.3٪ سنويا على مدى السنوات العشر القادمة إلى 286.3 مليار دينار جزائري في عام 2028، كما يتوقع أن ترتفع حصة السفر والسياحة من إجمالي الاستثمارات الوطنية من 2.3٪ في عام 2018 إلى 3.0٪ في عام 2028 (World travel and tourism council, 2018, P05).

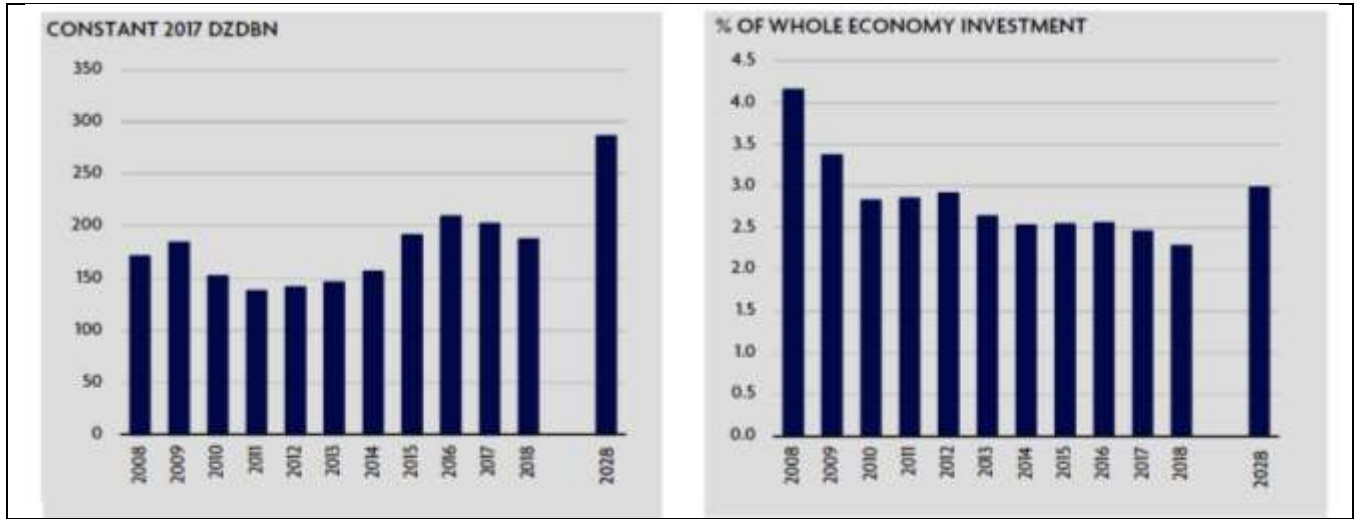
يمكن تجسيد واقع الاستثمار السياحي الجزائري من خلال مدى تطور البنى التحتية للقطاع السياحي ومدى تأهيل المرشدين السياحيين إضافة إلى الدعاية والترويج، و وضع المسؤولين في قطاع السياحة أن هناك تذبذبات تطبع السياحة الداخلية فهي أكثر تركيزا في الجنوب الكبير كالتاسيلي، وعلى هذا الأساس تم وضع مخطط لا نجاز 200 فندق بمواصفات عالمية خلال مخطط 2011-2014 وكذلك رصد غلاف بخمسة عشر مليون دولار لدراسة مختلف الجوانب والنهوض بالسياحة الداخلية (عيسى خلفي 2016، ص ص: 132-133).

ان مختلف المتغيرات المتعلقة بالاستثمار السياحي بالجزائر تتمثل أولا في امكانية انشاء مشروع استثماري حسب القانون 99-01 المؤرخ في جانفي 1999 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، أما ثاني نقطة فهي متعلقة بتوفير العقار السياحي. وفي هذه النقطة توجد العديد من الامتيازات، وللاستفادة من الامتيازات التي نص عليها القانون 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار يجب أن يخضع هذا الاستثمار للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما يتم تسجيل الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها خمسة مليارات دينار جزائري وكذلك التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني بعد قرار المجلس الوطني للاستثمار، وتكون هذه الامتيازات سواء في مرحلة الانجاز او مرحلة الاستغلال (الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، 2017، ص ص: 4-8).

أما في ما يخص تمويل هذه الاستثمارات فان هناك كذلك امتيازات عديدة حيث تصل مساهمة البنوك إلى أكثر من 60 في المائة للمشاريع الضخمة وتتم مراجعة مدة السداد وفترة التأجيل بالنسبة للمشاريع الضخمة، كما يتم ادماج صندوق الضمان في ما يخص تأمين تمويل المعدات وامكانية تعزيز صناديق الاستثمار بالتمويل المصرفي بالتعاون مع شركة الجزائر استثمار. كما يوجد صناديق الاستثمار الولائية لتسهيل الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هناك تخفيضات في القروض البنكية لا تتجاوز 4.5٪ (قانون المالية التكميلي 2009) ولا تتجاوز 3 في المائة (قانون المالية التكميلي لسنة 2016) (الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، 2017، ص ص: 8-10).

وتتوقع الهية العالمية للسياحة ان ترتفع حصة السياحة من اجمالي الاستثمارات الوطنية بالجزائر من 2.4٪ سنة 2018 إلى 3.0 سنة 2028، وهذا ما يوضحه الشكلان البيانيان التاليان:

شكل 02: استثمار رأس المال في السياحة والأسفار بالجزائر



Source : World travel and tourism council, 2018, P05.

يلاحظ من الشكلين البيانيين اللذان يمثلان على التوالي من اليسار إلى اليمين حجم الاستثمارات الرأسمالية بالمليار دولار من سنة 2008 حتى سنة 2018 مع توقعات سنة 2028 والنسبة المئوية لهذه الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي، أن حجم هذه الاستثمارات قد تناقص من 175 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى حدود 130 مليار دينار جزائري سنة 2010 ليأخذ بعدها في الارتفاع إلى أن بلغ سقف 210 مليار دينار جزائري سنتي 2016 ليتوقع ارتفاعه إلى 286.3 مليار دينار جزائري سنة 2028، ولكن مع هذا الانخفاض الذي يتوله ارتفاع نلاحظ أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع مستمر من حدود 4.2% في المائة سنة 2008 إلى 2.3% سنة 2018 دون أن يصل عتبة 3% حتى بعد عشر سنوات (2028).

3.2.4 تحقيق التنمية من خلال فرع الصناعات التقليدية

إن فرع الصناعة التقليدية هو من الفروع الأساسية في قطاع السياحة فهو عبارة عن ارتباط امامي وخلفي لقطاع السياحة مع القطاع الانتاجي الصناعي، والجزائر تعول على هذا الفرع من الصناعات بشكل كبير لجذب السياح من جهة ولتعزيز الانتاج الوطني خارج قطاع المحروقات باعتباره من القطاعات الاساسية في خلق القيمة المضافة (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2020، ص: 08).

4.2.4 تقييم مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية من خلال التدفقات السياحية

عرفت التدفقات السياحية تذبذبات في الفترة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 نظرا للظروف والأحداث التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، أما في الفترة ما بعد سنة 2000 فقد عرفت تحسنا في عدد السواح الداخلين إلى الجزائر وهذا على النحو التالي:

شكل 03: تطور عدد السواح في الجزائر، وحجم الإيرادات السياحية خلال الفترة 2008-2018 مع توقعات سنة 2028.



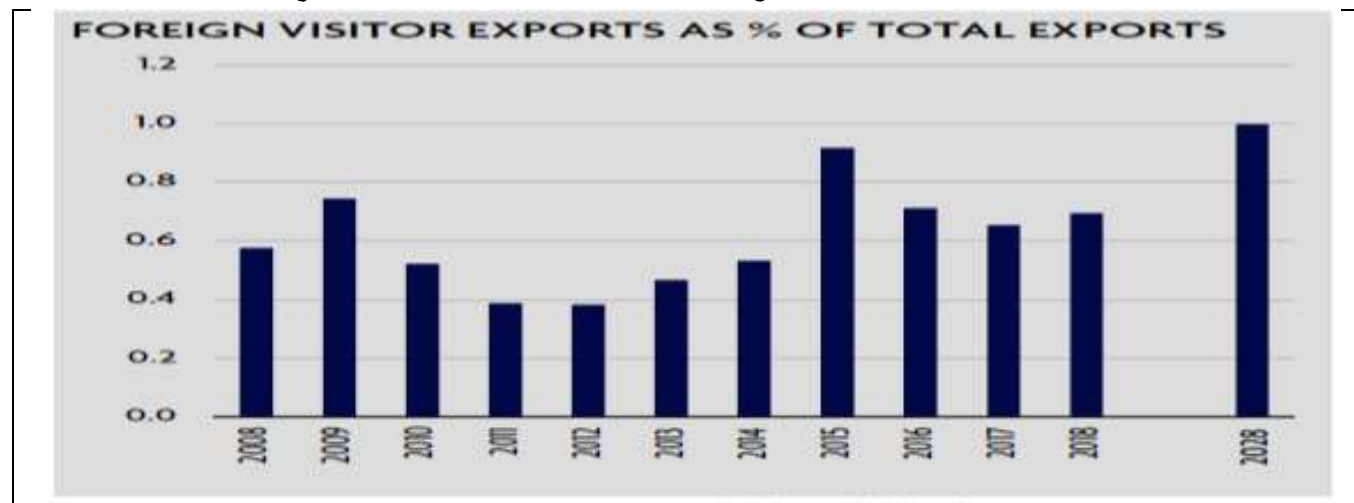
Source: <https://www.wttc.org/search-results/?query=algeria>, 2019.

يلاحظ من الشكل السابق أنه خلال الفترة 2008 إلى 2010 هناك زيادة طفيفة في عدد السواح الزائرين إلى الجزائر حيث انتقل العدد من قرابة 2 مليون زائر إلى 2,5 مليون زائر، ليزداد هذا العدد ليبلغ 2.8 مليون سائح مع سنة 2013، ثم انخفض هذا العدد ليصل إلى 1,5 مليون سنة 2015، ويعاود بعدها الارتفاع بوتيرة سريعة خلال السنوات 2016 و 2017 ليصل إلى 3 ملايين سائح، ويتوقع أن يصل العدد إلى 4.44 مليون سنة 2028.

أما في ما يخص تطور الإيرادات والصادرات السياحية فقد كانت تبلغ 39 مليار دينار جزائري خلال سنة 2008 لتتناقص بعدها بوتيرة سريعة وتصل إلى 21 مليار دينار سنة 2012، أما بعد هذا التاريخ فيلاحظ أن هناك ارتفاع متزايد وسريع في الإيرادات السياحية لتبلغ قرابة 40 مليار دينار سنة 2015، ويتوقع أن تصل هذه الإيرادات إلى عتبة 52 مليار دينار مع سنة 2028. هذا حسب توقعات هيئة السياحة والسفر العالمية المرفقة في تقرير سنة 2018.

للإشارة فإن تزايد الإيرادات السياحية بلغت سنة 2001 قرابة 100 مليون دولار أمريكي بمعدل نمو إيجابي قدره 4,16 بالمائة (عربة رابع، 2016، ص 60). أما في ما يخص إيرادات الزوار الأجانب كنسبة مئوية من مجموع الصادرات خلال الفترة 2007-2017 فيمكن تمثيلها بالشكل التالي:

شكل 04: الإيرادات السياحية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات خلال الفترة 2008-2018، مع توقعات سنة 2028.



Source : World travel and tourism council, 2018,P05.

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة أن الإيرادات السياحية كانت تمثل 0.59٪ خلال سنة 2008 وهي نسبة ضعيفة ولكن هذه النسبة تحسنت لتبلغ قرابة 0.8 ٪ سنة 2009، ولكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فقد اخذ مباشرة

في الانخفاض ليبلغ 0.4 ٪ سنة 2012 ويعود بعدها للارتفاع إلى 0.7 ٪ سنة 2018، ويتوقع أن يرتفع إلى 1 ٪ سنة 2028 وهذا مؤشر غير جيد إطلاقا ولا يخدم الاقتصاد الوطني الذي يسعى لتنويع إيراداته غير النفطية خصوصا مع تراجع وانخفاض الإيرادات النفطية.

5. تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على القطاع السياحي بالجزائر

تعرض الجزائر خلال سنة 2020 لصدمتين اقتصاديتين، أولا انتشار فيروس " COVID-19 " والانخفاض الحاد في أسعار النفط، وإلى غاية 30 أبريل سجلت الجزائر 4006 حالة إصابة بـ COVID-19 و 450 حالة وفاة، وخلال هذه الفترة تطبق السلطات تدابير الاحتواء منذ أوائل فبراير (على سبيل المثال ، إلغاء الرحلات الجوية وفرض الحجر الصحي على الجزائريين العائدين، تشمل إجراءات الحجر إغلاق المدارس والجامعات والمطاعم والمحلات التجارية و إلغاء الأحداث العامة والخاصة؛ إغلاق خدمات النقل (الداخلية والخارجية) ؛ وضع إجازة إلزامية لنصف موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع الخاص مع تعويض كامل، كما تم إلغاء الأنشطة الدينية والتجمعات، وإغلاق المناطق المتضررة ، وتم فرض حظر للتجول في العديد من المدن بما في ذلك الجزائر العاصمة (International Monetary Fund, <https://www.imf.org>, 02/05/2020).

كل ما سبق من اجراءات وتدابير خاصة ما يتعلق بعمليات النقل الدولي الجوي وايقاف الرحلات واغلاق اماكن التجمع والتنقلات الداخلية، وكذلك اغلاق المحلات والمطاعم والاماكن السياحية تجعل القطاع السياحي أكثر القطاعات تضررا من هذا الظرف الطارئ، حيث سيؤدي الوضع لفقدان العديد من الوظائف في القطاع السياحي وكذلك سينعكس الأمر على الناتج المحلي وإيرادات العملة الصعبة، كما ستتأثر شركات لطيران بالدرجة الأولى. ومن التأثيرات السابقة نجد أن قطاع شديد التأثر بالتغيرات العالمية خاصة للبلدان التي تعتمد عليه بالدرجة الأولى كقطاع رائد. لكن في نفس الوقت يعتبر قطاع السياحة اسرع قطاع من ناحية التعافي بزوال الأسباب المانعة له حيث مجرد السيطرة على تفشي المرض ، سيستغرق قطاع السياحة ما يصل إلى 10 أشهر للعودة إلى مستوياته الطبيعية (world economic forum, <https://www.weforum.org>, 02/05/2020).

6. التحليل القياسي لتصنيف القطاع السياحي بالجزائر وفق جداول المدخلات-المخرجات لسنة 2018

في هذا العنصر سنقوم بدراسة مؤشرات الترابط الأمامية والخلفية للقطاع السياحي بالجزائر سنة 2018، وهذا باستعمال دراسة قياسية لجداول المدخلات والمخرجات لسنة 2028 (ONS , 2020, p p. 10-11)، وهذا من خلال مصفوفة المعاملات الوسيطة ومعكوس مصفوفة ليونيتيف، وباستخدام برنامج حاسوبي يقوم على برمجية "python" مخصص لذلك من انتاج جامعة إلينوي ومخبر الاقتصاد الإقليمي التابع لها وهو برنامج "PyIO 2.1". ومن ضمن القطاعات التسعة عشر (19) التي توفرها جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية نجد أن فرع رقم 16 (فنادق مطاعم مقاهي) هو المعبر بالدرجة الأولى عن القطاع السياحي بالجزائر، لذلك سيكون التحليل لهذا الفرع الإنتاجي. من خلال اجراء تحليل جداول المدخلات والمخرجات لفرع الفنادق والمطاعم والمقاهي تم إيجاد أن قيمة روابط الجذب الأمامية لهذا الفرع تبلغ (0,80663)، في حين أن روابط الجذب الخلفية تبلغ (0,9096)، وترتيب روابط الجذب الأمامية كان في المرتبة 17، في حين ان ترتيب الروابط الخلفية كان في المرتبة 09، وعلى اعتبار أن كل من قيمة الروابط

الأمامية والخلفية هي اقل من الواحد فانه حسب مؤشرات "هيرشمان-راسموسن" فالقطاع السياحي المعبر عنه هنا بفرع الفنادق والمطاعم والمقاهي هو قطاع ضعيف.

7. الخاتمة:

تحليل موضوع تعزيز تنافسية الاستثمار في السياحة الداخلية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر كشف العديد من الجوانب المتعلقة بإمكانية استغلال هذا القطاع وتحويله من مجرد قطاع هامشي إلى قطاع أكثر فعالية وتنافسية في التأثير على التنمية الاقتصادية وتوليد القيمة المضافة والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

1.7 الإجابة على الاشكالية

قد تبين من الدراسة التحليلية القياسية الاستشرافية أن القطاع السياحي من خلال ترابطاته الأمامية والخلفية مع باقي القطاعات ومن خلال مراجعة الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر في اطار سياحتها الداخلية فهو يملك إمكانية جيدة لإنشاء مشاريع استثمارية سواء كانت كبيرة الحجم أو من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط خصوصا في مجال الصناعات التقليدية، مع إمكانية مقبولة نسبيا لانتقال القطاع من قطاع ضعيف إلى قطاع رائد، لكن بشرط عدم الاعتماد عليه هو فقط كقطاع استراتيجي بل يكون الاستثمار فيه ضمن استراتيجية تنويع قطاعية.

مع كل هذا يبقى واقع الاستثمار في السياحة الداخلية محفز ولكن بنسب قليلة نتيجة كون القطاع حساسا بدرجة كبيرة للمتغيرات السياسية والأوبئة والشائعات والحملات الإعلامية، ومع غياب استراتيجية واضحة وإرادة سياسية فعالة للنهوض بالقطاع فإن القطاع يشهد استقرارا نسبيا من حيث مساهمته الوطنية دون تسجيل تذبذبات شاذة سواء بالارتفاع أو الانخفاض في الأجل القريب.

وتسجل التوقعات متوسطة الأجل للقطاع السياحي أن تنافسيته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وجذب الاستثمار والمساهمة في الصادرات إلى غاية سنة 2028 غير مرضية بالشكل الذي يمكن أن يجعل من الاستثمارات في قطاع السياحة الداخلية أكثر تأثيرا على مستويات التنمية الاقتصادية هذا إذا نظرنا إلى مساهمته من حيث النسبة المئوية. أما إذا نظرنا لمساهمته وتأثيره في كافة المتغيرات السابقة من حيث المبلغ أو القيمة أو العدد نجد أن هناك تحسنا مستمرا وتوقعات إيجابية بزيادة المساهمة في الناتج المحلي والتوظيف وجذب الاستثمارات والزوار والمساهمة في الإيرادات. لتكون توقعات مساهمته في حجم الصادرات إيجابية في حدود 52 مليار دينار جزائري، و1678.4 مليار دينار جزائري في الناتج المحلي الإجمالي، و286.3 مليار دينار جزائري من حيث جذب الاستثمارات، والمساهمة في توظيف 848000 موظف سنة 2028.

2.7 نتائج الدراسة

- يرتبط القطاع السياحي والاستثمار به بالتنمية الاقتصادية بدرجة كبيرة ما يجعل من إمكانية مساهمة مشاريع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية مقبولة.

- يساهم القطاع السياحي الجزائري بنسب من متوسطة إلى ضعيفة في كل من الناتج المحلي وكذلك من حيث درجة التوظيف، ولكن تبقى هذه النسب مقبولة وتنمو بوتيرة إيجابية بالنظر لغياب استراتيجية عامة لتنمية القطاع عدى المخطط التوجيهي للسياحة الذي لا يحقق إلى غاية هذه الفترة الأهداف المسطرة له.

- قطاع السياحة قطاع شديد التأثير بالمتغيرات الهيكلية وغير الهيكلية سواء كانت عالمية أم إقليمية أم وطنية، لكن في نفس الوقت يعتبر قطاع سريع التعافي نسبيا من هذه المتغيرات بمجرد زوال أسبابها في حدود فترة زمنية متوسطة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى التي تستغرق فترة أطول للتعافي من الآثار الاقتصادية.
- أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على نشاط الاستثمارات السياحية خاصة في مجال النقل الجوي، كما أن فترة الحجر وإجراءات حضر التجوال والتباعد الاجتماعي أوقفت القطاع السياحي وأثرت سلبا عليه ما انعكس بدوره على مستويات التوظيف والاستثمار في القطاع بالجزائر.
- يصنف القطاع السياحي بالجزائر لسنة 2018 كقطاع ضعيف من ناحية قيمة درجة الترابط القطاعي الأمامية والخلفية، لكن من ناحية ترتيبه وفق نفس المؤشرات مع بقية القطاعات الأخرى نجد أنه يحتل مرتبة متوسطة، هذا ما يعطي نظرة إيجابية لتحسن هذه المؤشرات، خاصة أنها شملت فقط فرع الفنادق والمطاعم والمقاهي وهي لا تعبر بالدرجة الكاملة عن القطاع السياحي الذي يمتلك تنوعا كبيرا في فروع الاستغلال والاستثمار مثل السياحة الجبلية والصناعات التقليدية وغيرها كثير من الفروع.

3.7 المقترحات

- ضرورة بناء استراتيجية أكثر وضوحا لاستغلال القطاع السياحي بالجزائر تقوم على تنويع مجالات الاستثمار السياحي وعدم الاكتفاء بالأساليب والمجالات التقليدية لذلك؛
- ضرورة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال السياحي بالجزائر وكذلك الامر في ما يتعلق بالصناعات التقليدية؛
- تعزيز تنافسية الاستثمارات السياحية يكون بثمين الموارد الطبيعية والقدرات السياحية الداخلية خاصة مجال الترفيه والسياحة الجبلية والصحراوية، أخذا بعين الاعتبار الطابع المحافظ وعادات وتقاليده المجتمع الجزائري؛
- ضرورة بناء خطط ديناميكية لمواجهة المتغيرات غير الهيكلية التي تمس الصناعة السياحية بالجزائر للتسريع من وقت تعافي القطاع من الآثار غير الهيكلية؛
- ضرورة فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار أكثر في المجال السياحي لتوليد منافسة إيجابية تحسن بدورها من نوعية وقيمة الخدمات السياحية المقدمة؛
- ضرورة توفير قاعدة إحصائية لفروع الاستثمار والاستغلال السياحي قطاعيا وإقليميا، لتشكيل قاعدة للباحثين تساهم في بناء خطط التوجه المستقبلي للقطاع، وتوفر في نفس الوقت قاعدة للمستثمرين في اختيار الأقاليم والقطاعات التي يمكن أن يستهدفوا الاستثمار بها مستقبلا؛

4.7 آفاق الدراسة

- دراسة قياسية متعددة الأقاليم للاستثمارات السياحية بالجزائر باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات متعدد الأقاليم؛
- السياحة الجبلية والصحراوية بالجزائر بين التوزيع الجغرافي والقدرات التمويلية؛
- التمويل البنكي للقطاع السياحي ومساهمته في تعزيز الاستثمارات السياحية والصناعات المرتبطة بها.

8. قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. ثامر بن صوشة، (2017)، الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف.
2. خالد كواش، (2004)، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر.
3. رعد مجيد العاني، (2008)، الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
4. شاوي شافية وبرجم حنان، (30/29 نوفمبر 2016)، ترقية قطاع السياحة خيار استراتيجي للإقلاع الاقتصادي المبني على الريع النفطي -الحالة الجزائرية نموذج-، الملتقى الدولي حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البويرة، الجزائر.
5. عبد الناصر عبد الرحمن الزهاني، كباش حسين قسيمة، (2008)، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار.
6. عراية رابح، دلموم جهيدة، (2016)، دراسة تحليلية لواقع القطاع السياحي وامكانياته، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20 لشهر جوان.
7. عيسى خلفي، فرحات سميرة، (2016)، أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية بالجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة، المجلد الثاني، العدد السادس.
8. قانون 09-16، (2016)، المتعلق بترقية الاستثمار، والمتضمن لقانون المالية.
9. كمال بكري، (1988)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 1988.
10. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، (2003)، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، جامعة الإسكندرية، مصر.
11. محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الإسكندرية.
12. مسعود دراوسي، (2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر.
13. منصور الزين، (2012)، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
14. هدروق احمد، (2011)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2008"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
15. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، (2020)، مخطط ترقية الصناعات التقليدية أفاق 2020.
16. الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، (2017)، الدليل العملي للاستثمار في السياحة، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. <http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22>.
2. <http://media.unwto.org/content/unwto-news-69>. Le 28/12/2018 a20 :15.
3. World travel and tourism council, Travel and Tourism, Economic impact 2018 to Algeria.
4. International Monetary Fund, POLICY RESPONSES TO COVID-19, Policy Tracker, <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19> 02/05/2020.
5. world economic forum, This is how coronavirus could affect the travel and tourism industry, <https://www.weforum.org/agenda/2020/03/world-travel-coronavirus-covid19-jobs-pandemic-tourism-aviation> 02/05/2020.
6. Office National Des Statistiques , ONS, 2020, Les Tableaux Des Entrees- Sorties 2015 à 2018, données statistiques N°884, Directeur de la publication, Algerie.